



موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول الزراعة

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو 2026

موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول التعاون الزراعي

I. مقدمة

تظل الزراعة ذات أهمية استراتيجية وتاريخية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتبين المؤشرات الزراعية الكلية، والمؤشرات القطاعية، ووضع الأمن الغذائي أن الزراعة تعد أحد القطاعات الرئيسية في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ توفر للسكان الغذاء والدخل وفرص العمل. وعلى الرغم من أن النشاط الزراعي في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد تراجع نسبياً بمرور الوقت لصالح قطاعي الخدمات والصناعة، فإن أهمية القطاع الزراعي للاقتصادات الوطنية لا تزال أمراً لا يمكن إنكاره.

وفي الآونة الأخيرة، حسنت دول منظمة التعاون الإسلامي أدائها في مجال الإنتاج الزراعي مقارنة بالمناطق الأخرى. وفي عام 2000، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي 197 مليار دولار أمريكي، بما يمثل 17.53% من الإنتاج الزراعي العالمي. وفي عام 2020، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي 655 مليار دولار أمريكي، بما يمثل 17.8% من الإنتاج الزراعي العالمي. وفي عام 2025، ارتفعت هذه النسبة إلى 20.18%، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الزراعي 958 مليار دولار أمريكي. وتبين هذه البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي قد ارتفع بالقيمة المطلقة خلال الفترة 2000-2025، إلا أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي العالمي شهدت تقلبات واتجهت إلى الانخفاض على المدى الطويل. ويشير ذلك إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي قد تركز في استراتيجياتها للتنمية الزراعية على السياسات الموجهة نحو تعزيز الإنتاجية والتنويع والقيمة المضافة.

ولا يزال القطاع الزراعي يوفر مستوى مرتفعاً من فرص العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2025، بلغ معدل العمالة في القطاع الزراعي 27.72%، وهو معدل قريب من المتوسط العالمي، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كثافة السكان في المناطق الريفية، وضعف تطور قطاعي الصناعة والخدمات، واستمرار الزراعة كمصدر لسبل العيش. تبلغ المساحة الإجمالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 3.137 مليار هكتار، أي ما يعادل 24.10% من إجمالي مساحة العالم. وتستخدم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 1.42 مليار هكتار، أي ما يعادل 45.43% من هذه المساحة الإجمالية، كأراضٍ زراعية. وتتجاوز حصة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتوسط العالمي البالغ 31.65%. وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو 1.42 مليار هكتار، منها 318 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

ومع ذلك، تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات في ضمان التنمية الزراعية والأمن الغذائي لسكانها. ولذلك، يكتسي القطاع الزراعي أهمية بالغة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث توليد الدخل، وتحسين الرفاه، والقضاء على الفقر المدقع والجوع. ونظراً لأهمية الزراعة، فقد حُددت باعتبارها أحد مجالات التعاون في استراتيجية الكومسيك، وأنشئت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة (AWG) بهدف استراتيجي يتمثل في «زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على استدامة الأمن الغذائي في منطقة الكومسيك».

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، حددت استراتيجية الكومسيك، في إطار مجال التعاون الزراعي، مجالات النتائج التالية: (1) زيادة الإنتاجية، و(2) الإطار التنظيمي والقدرات المؤسسية، و(3) البيانات الموثوقة والمحدثة، و(4) أداء الأسواق والوصول إليها.

في اجتماعاتها السابقة، تناولت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة (AWG) بالتفصيل مجالات النتائج المذكورة أعلاه، وناقشت أنظمة الري، وخسائر الأغذية في المزرعة وما بعد الحصاد، وهدر الأغذية، ومؤسسات الأسواق الزراعية، ونظم معلومات الأسواق، والمدخلات الزراعية، والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك، والأمن الغذائي، والحوكمة الرشيدة لضمان الأمن الغذائي والتغذية.

II. التعاون الزراعي في إطار الكومسيك

وبالنظر إلى القدرة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خصصت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة اجتماعاتها في عام 2026 لمناقشة موضوع «تعزيز قطاع زراعي قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

A. تعزيز قطاع زراعي قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لمجموعة العمل المعنية بالزراعة)

عُقد الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة (AWG) في 22 أبريل 2026 ويومي 21 و22 سبتمبر 2026، على التوالي، تحت الموضوع نفسه «تعزيز قطاع زراعي قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

وفي هذا الإطار، تم إعداد تقرير بحثي يهدف إلى دراسة سبل تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وذلك لإثراء المناقشات خلال الاجتماعين المتتاليين السادس والعشرين والسابع والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة. وبينما تم تقديم النتائج الأولية للتقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالزراعة، تم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة العمل.

وقيم التقرير أساليب قياس القدرة على الصمود، وحدد العوامل التي تؤثر في قدرة القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما طرح عدداً من الخيارات السياسية لتوفير حلول دائمة وقابلة للتطبيق لهذه المشكلات.

يتناول التقرير إمكانات تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويركز التقرير على الروابط التحليلية والسياسية بين تحليل المخاطر والتخطيط والحوافز، في إطار الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في القطاع الزراعي. ويُعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثراً بصورة مباشرة، نظراً لاعتماده الكبير على الظروف المناخية. ويفرض تغير المناخ ضغوطاً متزايدة على الإنتاج الزراعي والنظم الغذائية، مما يسهم في زيادة حالة عدم اليقين بشأن الغلات وأنماط الإنتاج. وقد تؤدي هذه الاضطرابات بدورها إلى تقلب أسعار الأغذية وتهدد أمن الإمدادات الغذائية، ولا سيما في البلدان التي يؤدي فيها الإنتاج الزراعي دوراً محورياً في الاقتصاد. وتكتسي هذه التحديات أهمية خاصة في الاقتصادات منخفضة الدخل والمعتمدة على الزراعة، حيث يكون التعرض للمخاطر المرتبطة بالمناخ مرتفعاً في كثير من الأحيان، في حين تظل القدرات المالية والمؤسسية والتكنولوجية والبشرية اللازمة للتكيف محدودة نسبياً. وفي مثل هذه السياقات، قد تمتد آثار تغير المناخ على الإنتاجية الزراعية إلى ما هو أبعد بكثير من القطاع الزراعي، لتؤثر في العمالة ودخول الأسر والنمو الاقتصادي والتنمية الريفية. ومع ذلك، لا يزال التخطيط الزراعي في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يعتمد إلى حد كبير على الأنماط المناخية التاريخية واعتبارات الإنتاجية قصيرة الأجل. ومع تزايد تقلب المناخ وعدم اليقين بشأنه، قد تصبح النهج القائمة أساساً على الظروف المناخية السابقة أقل فعالية في استشراف المخاطر الناشئة وإدارتها. ويتمثل تحدٍ آخر في محدودية دمج التحليل المنهجي للمخاطر المناخية في عمليات التخطيط الزراعي وصنع السياسات. وحيثما لا تتوافق آليات الحوافز بالقدر الكافي مع أهداف التكيف، فقد تكون قدرة السياسات العامة محدودة أيضاً في تشجيع المزارعين والشركات الزراعية على تنفيذ استثمارات تحد من المخاطر واعتماد ممارسات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وفي هذا الإطار، يتطلب تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ الانتقال من النهج التي يغلب عليها الطابع التفاعلي إلى أطر سياسية أكثر استشرافاً للمستقبل، وقائمة على مراعاة المخاطر، وقادرة على التكيف. وخلال الاجتماع السابع والعشرين، ناقش المشاركون بالتفصيل النتائج الرئيسية لتقرير البحث، كما ناقشوا الخيارات السياسية الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وتماشياً مع المناقشات، توصل الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات السياسية لعرضها على الدورة الوزارية للكومسيك لاعتمادها على النحو التالي:

- تعزيز نظم الإنذار المبكر وإدارة المخاطر الناجمة عن الأخطار والكوارث المرتبطة بالمناخ، من خلال استخدام أدوات رقمية منخفضة التكلفة ويسهل الوصول إليها، وشبكات محلية معززة، لتقديم إرشادات مناخية للمزارعين في الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ.
- دمج الاعتبارات المناخية في تخطيط التنمية الزراعية من خلال الاستفادة من النمذجة الديناميكية للمخاطر لتوجيه الاستثمارات، ودعم التنفيذ الميداني بما يتلاءم مع السياقات المحلية.

- تطوير أطر استثمارية تراعي الاعتبارات المناخية من خلال دمج تحليل المخاطر المناخية في تقييم المشاريع.
 - تعزيز الترابط بين نظم الأراضي والمياه والطاقة والغذاء من أجل القضاء على تجزؤ السياسات، وحماية موارد المياه الجوفية، وتعزيز قدرة سبل العيش في المناطق الريفية على الصمود.
 - تطوير/تحسين آليات الحماية من المخاطر الزراعية من خلال توسيع أطر التأمين المدعومة بالأقمار الصناعية، واستخدام إعانات عامة موجهة لأقساط التأمين لحماية سبل عيش صغار المزارعين.
 - تعزيز آليات الحوافز الزراعية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال إعادة توجيه الإعانات غير المستدامة نحو الدعم المالي القائم على الأداء والممارسات الزراعية الذكية مناخياً التي تم التحقق من فعاليتها.
- تتوفر جميع الوثائق والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعين السادس والعشرين والسابع والعشرين لمجموعة العمل، وكذلك تقرير البحث المذكور أعلاه، على موقع الكومسيك الإلكتروني. (www.comcec.org)

B. أدوات الدعم المالي للكومسيك

تمويل مشاريع الكومسيك

يُعد تمويل مشاريع الكومسيك (CPF) أداة مهمة أخرى من أدوات الاستراتيجية. ويجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار تمويل مشاريع الكومسيك التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأن تُصمم وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في مجال الزراعة.

كما تؤدي المشاريع دوراً مهماً في تنفيذ التوصيات السياسية التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة (AWG).

وفي هذا الصدد، تم اختيار 7 مشاريع لتنفيذها في عام 2026. وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

سيتم تنفيذ مشروع بعنوان «بناء القدرات لإنشاء صندوق دوار مجتمعي لتسهيل وصول المزارعين إلى المدخلات الزراعية» من قبل بنين بالشراكة مع باكستان وتركيا والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS). ويهدف المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين من خلال تحسين وصولهم إلى المدخلات الزراعية عبر آليات تمويل مستدامة.

تم تنفيذ مشروع بعنوان «بناء القدرات في مجال الإدارة الفعالة للمياه في إنتاج الأرز» من قبل غامبيا بالشراكة مع نيجيريا. وهدف المشروع إلى تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في مجال الإدارة الفعالة للمياه في إنتاج الأرز في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار المشروع، تم تنفيذ برنامج تدريبي، وتلقى المسؤولون العاملون في هذا المجال تدريباً على الإدارة الفعالة للمياه في إنتاج الأرز.

وتم تنفيذ مشروع بعنوان «بناء القدرات على اعتماد تقنيات زراعية ذكية في استخدام المياه لإنتاج الأرز في ماليزيا» من قبل ماليزيا بالشراكة مع مصر. وهدف المشروع إلى تعزيز القدرات التقنية للباحثين في ماليزيا في مجال ممارسات الإدارة الفعالة للمياه لإنتاج الأرز. وفي إطار المشروع، تم تنظيم زيارة دراسية إلى مصر لتبادل الخبرات بين النظراء. وخلال الزيارة، أجريت العديد من المناقشات الفنية والملاحظات الميدانية بشأن تقنيات إنتاج الأرز الموفرة للمياه، وممارسات الري وإدارة المياه، وغيرها.

وسيتم تنفيذ مشروع بعنوان «آليات الدعم والتحفيز لتعزيز ريادة الأعمال لدى النساء والشباب في قطاع الزراعة» من قبل المغرب بالشراكة مع تركيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية المتعلقة بمختلف الآليات الرامية إلى تشجيع ريادة الأعمال لدى النساء والشباب.

وسيتم تنفيذ مشروع بعنوان «تعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية في النيجر من خلال التلقيح الاصطناعي» من قبل النيجر بالشراكة مع تركيا وأوغندا. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات البشرية في النيجر في مجال التلقيح الاصطناعي.

وتم تنفيذ مشروع بعنوان «تعزيز القدرات في مجال تحرير الجينوم والتكنولوجيا الحيوية للمحاصيل من أجل زراعة قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» من قبل باكستان بالشراكة مع أذربيجان وطاجيكستان وأوزبكستان ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRI) و COMSTECH. وهدف المشروع إلى تعزيز القدرات التقنية للعلماء وصانعي السياسات من الدول الأعضاء في مجال تطبيقات تحرير الجينوم. وفي إطار المشروع، تم تنفيذ برنامج تدريبي دولي بمشاركة باحثين وأكاديميين ومسؤولين

حكوميين، إلى جانب علماء شباب من الجهات الشريكة في المشروع. وقد عزز البرنامج القدرات في مجال التكنولوجيا الحيوية النباتية وتقنيات CRISPR من أجل الزراعة القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والأمن الغذائي.

سيتم تنفيذ مشروع بعنوان «بناء القدرات في استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) للبيانات الزراعية والإنذار المبكر من أجل تعزيز قدرة صغار المزارعين على الصمود» من قبل أوغندا بالشراكة مع تركيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في أوغندا في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في القطاع الزراعي.



COMCEC